**الضبط الاجتماعي.. النشأة والتطور 1**

**تمهيد:**

**لا يوجد مجتمع إنساني دون بناءٍ هيكلي يقوم عليه ويحدّد بواسطته مصالحه، ويربط بين أفراده ومؤسساته وجماعاته الاجتماعية بعضها ببعض، من هنا حرَصَت المجتمعات الإنسانية على إيجاد النظام الاجتماعي الذي يضم المعايير والقيم والتعاليم والقوانين التي تتضمّن الموانع والمحرمات والمكافآت والعقوبات لكي تقوم بإرشاد وتوجيه الأفراد لتحقيق التماثل مع المجتمع وحمل صفاته الثقافية والاجتماعية.**

**إن المستلزمات الاجتماعية السابقة تعد أسساً ضرورية لكل مجتمع إنساني يتمتع بالحياة والحيوية، وهي مستلزمات تختلف من مجتمع إلى آخر، فكلما زادت لوائح المجتمع المكتوبة والقوانين ضعفت تأثيرات قيمه وأعرافه والعكس صحيح كلّما قلت اللوائح والقوانين المكتوبة في المجتمع ازداد تأثير قيمه وأعرافه الاجتماعية. وحينما يواجه المجتمع عقبات أو تحديات أمام نموه تزداد مكونات البناء الاجتماعي "جماعات، تنظيمات، مؤسسات" يتفاعل إيجابياً معها، أي يحاول تطويعها ومن ثم استيعابها، وهكذا تنمو هذه المكونات وتؤسس لها ركائز متينة تحافظ على وجودها داخل البناء الاجتماعي، وتنعكس فاعليتها في مساعدة أفراد المجتمع على العيش بسلام وأمان ومسايرة التطورات الاجتماعية، في حين تعمل مكونات البناء الاجتماعي على تطويق التحدّيات والعقبات التي تشكل تهديداً خطيراً لمقومات المجتمع الثقافية والاجتماعية والأخلاقية من خلال تعزيز المستويات القيمية والأدبية لأفراده لكي يتم طرحها خارج نطاق المجتمع.**

**إن مكونات البناء الاجتماعي السابقة تشكل أدوات فاعلة في مسيرة الحياة الاجتماعية، وهي قديمة قِدَم المجتمع، لأنه لا يوجد مجتمع إنساني خالٍ من الانحرافات، ومهما تعددت محاولات التحكم بالسلوك الإنساني فإن التقاطع يبقى قائماً بين الجانب النفسي بجذره البيولوجي الغريزي وبين المظهر الاجتماعي لهذا السلوك، وليس في قدرة المجتمع التحكمُ بهذا السلوك مهما وصل من التنظيم سواءً المجتمعات التي يمكن أن توصف بالدينية والتي تتواجد في العالم القديم أم المجتمعات التي تسمى بالمؤسسية والتي توجد في العالم المعاصر، وعلى هذا فإن التحكم لا يمكنه أن يلغي هامش السلوك الانحرافي، وحيث وجد السلوك الانحرافي تظهر الحاجة للضبط الاجتماعي الذي يعمل من خلال المكونات الاجتماعي السابقة. نحاول أن نلقي نظرة على حقل الضبط الاجتماعي من خلال التعرف على نشأته ومفهومه العلمي وإطاره الاجتماعي.**

**أولاً- الضبط الاجتماعي.. النشأة والتطور:**

**يمكن أن نتكلم عن نشأة وتطور الضبط الاجتماعي عبر مسارين أساسيين:**

**الأول: بوصفه ظاهرة اجتماعية موجودة في جميع المجتمعات القديمة والحديثة. والثاني: بوصفه موضوعاً من موضوعات علم الاجتماع.**

**الضبط الاجتماعي بوصفه ظاهرة اجتماعية:**

**يمثل الضبط الاجتماعي أحد النظم الاجتماعية القديمة التي عرفها الإنسان القديم، فقد أدركت المجتمعات أنها إذا عاشت معاً كان ذلك أدعى لإشباع حاجات أفرادها، والعيش سوية يدعو إلى وضع قواعد تنظم شؤون حياتهم من جميع الوجوه، ومن هنا تكونت الطباع والتقاليد والأعراف التي تساعد على استقرار المجتمعات في ظل الطقوس والعادات.**

**وكما أشرنا فإن أساليب الضبط الاجتماعي تتغير وفقاً للمجتمعات والمراحل التاريخية التي تمر بها، وعليه عرفت المجتمعات الإنسانية نماذج مختلفة من الممارسات بقصد الحفاظ على استقرارها واستمرارها. ومازالت تلك الأساليب تمارس دورها في هذا الهدف منذ عهد البشرية الأولى وحتى الوقت الحاضر وستستمر في المستقبل.**

**أساليب الضبط في المجتمعات البدائية والحديثة:**

**يشتد في المجتمعات البدائية الاعتقاد بالسحر وبالقوى الغيبية، والشعائر في هذه المجتمعات التي يسيطر عليها الجهل والأوهام ولها سيطرة فعلية قوية من ناحية ضبط سلوك وتصرفات أفراد الجماعة، والتزامها يكون عادة مصحوباً بالخير أو الفضيلة، دون التعلق بالمنفعة، كما أن مخالفتها تكون مقرونة بالخطيئة.**

**ويبدو الضبط الاجتماعي في صورته البدائية الأولى في نظام التابو"Taboo"، وهو نظام يعتمد على المحرمات، وذلك بتحريم بعض الأفعال التي تتعلق بشؤون الجماعة فيما يتعلق بالأجداد والآباء، وكان التحريم يقوم على أساس ديني غيبي، ويجد له دعامة في الأخلاق والأعراف والعادات والتقاليد. وقد بلغ من نفوذ قوة التحريم في نفوس الأفراد في هذه المجتمعات الاعتقاد بأن استنادها إلى قوى غيبية يضمن لها القصاص مِنْ كل مَنْ يخرج على قواعد التحريم وإن لم يعرف أحد بجرمه دون حاجة إلى تدخل آدمي.**

**وكان الاعتقاد بالأساطير سائداً، فقوى الطبيعة وسائر الموجودات هي كائنات حية لها ذاتيتها وكيانها كالإنسان تماماً، كما كان اعتقاد بوجود أرواح حارسة مهمتها الإشراف على حفظ النظام والاستقرار بغية تحقيق سعادة الإنسان. وانطلاقاً من هذا الاعتقاد تصور الإنسان البدائي أن في مقدوره إخضاع ظواهر الطبيعة لمشيئته وإرادته إذا ما خرجت على النظام المألوف الذي تسير عليه، واتّبع لذلك عدة وسائل أهمها السحر، وما يقوم عليه من أعمال مادية أو قراءة بعض التعاويذ أو أداء طقوس خاصة. وغالباً ما يكون الأمر داخل الجماعة موكولاً إلى رئيسها، فهو القاضي الذي يفصل في المنازعات، وهو الكاهن الذي يقوم على حفظ التقاليد والأوامر الدينية، وهو القائد الذي يقودهم في حروبهم، وهو الحاكم الذي يدين له الجميع بالطاعة والولاء .**

**والقانون عند البدائيـين مقدس لابد من الالتزام به والخضوع له، ويسود المجتمعات البدائية القانون العرفي الذي لا يعرف نظام المحاكم بل هو نظام المجالس العرفية أو ما يعرف باسم "الميعاد" ويتألف من عدد من الشيوخ والرؤساء الذين يصدرون أحكامهم بناءً على تقاليد متوارثة. وقد اختلط القانون بالمعتقدات الدينية، حتى أن فلاسفة اليونان تأثروا بالأصل الديني للقانون، فقد قال أفلاطون: « إن إطاعة القوانين هي إطاعة الآلهة». كما قرّر حكماء الرومان أن القانون ليس من صنع البشر، بل هو شيء أبدي صادر من الإله الأعظم ، لكي يوضح القواعد التي يجب اتباعها والنواهي التي لابد من مراعاتها والتزام حدودها، وبروا أن الصبغة الدينية سوف تتعدى مصدر القانون إلى الجزاء القانوني نفسه.**

**الأمر الذي ساعد على ازدياد قوة وثبات العادات والسلوكيات في المجتمعات البدائية وتأثرها بالمعتقدات الشعبية، هو عزلة تلك المجتمعات من النواحي الحضارية والثقافية. حيث تقلل هذه العزلة الاجتماعية من فرص الاحتكاك الثقافي بما فيه من عادات وأعراف ومعتقدات وقوانين تحوي ضوابط اجتماعية تقليدية جامدة غير متطورة، الأمر الذي يساعد على استمرار وجود التجانس في التفكير والمعتقدات وآداب السلوك، وربما كان ذلك سبباً في صرامة العقوبات التي يتعرض لها الفرد إذا خالف تلك المعتقدات. وعقوبة الجماعة لا تهدف إلى إصلاح المجرم أو معاقبته على جرمه بقدر ما تهدف إلى تقوية العرف وإرضاء الجماعة التي هي في حالة قلق من أن يتهددها خطر داهم من العالم الغيبي أو قوة الأرواح الخفية أو أرواح أجدادها إذا خالف أي فرد عرفها ومعتقداتها وضوابطها الاجتماعية المقدسة .**

**وكان العبيد في تلك المجتمعات أكثر عرضة للضوابط الصارمة، فقد كان العبد يقوم بالعمل الآلي تحت رقابة وضبط شديدين وكانت العقوبة البدنية التي كانت تتمثل في الضرب بالسوط أحد أبرز مظاهر هذا الضبط،.**

**وفي العصور الوسطى انتقل مركز ثقل الضبط الاجتماعي إلى طبقة رقيق الأرض الذين كانوا يتبعون الأرض ويعاملون معاملة السلع المنقولة. ولم تنجُ الأنثى من الضوابط المجحفة في بعض المجتمعات البدائية، حيث يحرم على الأنثى في فترات بيولوجية معيّنة إتيان بعض الأعمال كحلب الألبان أو دخول الحقل أو حصاد القمح أو القيام بالطقوس الدينية في تلك الفترات فقد كان الاعتقاد سائداً بأن الخروج على هذه المقيّدات والضوابط يغضب الآلهة، ويتهدد الجماعة بشر مستطير كحلول وباء أو قحط أو أي نوع من الشر.**

**ويستخدم الجزاء العقابي في المجتمعات البدائية، وقد يكون الجزاء طقسياً، بمعنى أن هناك أعمالاً ألحقت بفرد أو جماعة معينة تشوهاً معيناً في النواحي الطقوسية، ولهذا فالعقاب يعني قتل الأشخاص المذنبين لتطهير المجتمع. وخروج الأفراد على سلطة الجماعة وأوامرها يعرض الأفراد للجزاءات العقابية. وهذه العقوبات لا تصدر عن محكمة متخصصة في النظر في القضايا والدعاوى. ولكنها تصدر عن نظام المجالس العـرفية أو ما يعرف باسـم " الميعاد" الذي ذكرناه سابقاً والذي يتألف من عدد من الشيوخ أو الرؤساء أو أصحاب الرأي، وهم الذين يصدرون أحكامهم بناءاً على تقاليد متوارثة، وهؤلاء الشيوخ أو الرؤساء يمارسون في حياتهم اليومية أعمالاً لا تمت للقانون بصلة.**

**وكان مبدأ القصاص من أهم المبادئ التي ظهرت في المجتمعات القديمة، فقد نص عليه قانون حمورابي في العصر البابلي، ويعتبر هذا القانون تجميعاً للقواعد التي كانت سائدة في ذلك الحين، وهو يعترف بالملكية الفردية، كما يعترف للمرأة بأهلية قانونية، لكنه يفّرق بين ثلاث طبقات من الناس: الأشراف والعامة والعبيد. واستأثرت طبقة الأشراف بالقصاص بينما يسود فيما دون هذه الطبقة مبدأ التعويض المادي .**

**ومن الضوابط البابلية أن الولد إذا تنكّر لأبيه يقص شعره ويقيد بالحديد ويباع كالرقيق، وإذا تنكّر الابن المتبنى لأبويه اللذين تبنياه يقطع لسانه أو تقلع عيناه، وإذا تعدّى ابن على والده قطعت يده، وإذا تنكرت الزوجة لزوجها وخانته أغرقت في النهر.**

**وفي الصين القديمة، يعد الخروج على القاعدة الدينية عملاً مضاداً للنواميس الطبيعية ويؤدي ذلك إلى السأم والمرض وفقد الحياة، لأن ذلك يعتبر تحدّياً لقانون الوجود المعروف باسم دارما "Dharma" لذا فإن العقوبة الدينية على الخروج عن القاعدة تعتبر عقوبة مباشرة.**

**وعرف نظام "الخلع" في القبائل العربية الجاهلية، إذا ارتكب أحد أفراد القبيلة جرماً، تتبرأ منه بخلعه رسمياً في المجتمعات العامة، وينادي رئيس القبيلة بأنه أصبح طريداً لا أسرة له. كما عرف هذا النظام عند اليونان، حيث كانت العشيرة تخرج الشخص الذي يخالف عرفها من حظيرتها، وتجرده من ماله، فيصبح أجنبياً عن عشيرته، محروماً من حماية آلهة العدو "ثميز" Themis". ويحق للمتهم تبرئة نفسه، ويتبع في سبيل ذلك عدة ممارسات صارمة، منها أن يقدم إلى المتهم وعاء به ماء مغلي وفي قاعه شيء، ويطلب منه إخراجه بلسانه وفمه. وكذلك عن طريق لمس الحديد المحمي في النار، فإذا احترقت يده اعتبر مذنباً، وإن لم يصب بأذى فهو بريء. وفي بعض القبائل الأفريقية يطلب من المتهم أن يشرب مزيجاً من اللبن والدم، فإذا عاش بعدها مدة تزيد عن خمسة عشر يوماً فهو بريء.**

**"وهكذا فإن عمليات الضبط الاجتماعي تتم بصورة غير رسمية مبنية على تقاليد هذه المجتمعات وما تفرضه من واجبات، وما يسود المجتمع من اعتقاد قوي في الأشياء المقدسة كالانتماء إلى طوطم "Totem " حيث يفعل المجتمع أو القبيلة بعض الطقوس التي تؤكد تماسك المجتمع ووحدة بنائه" وتعتبر تلك الطقوس رادعاً للفرد وحافظاً للمجتمع البدائي.**